تقدير موقف
206
مارس 2022

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

أولويات العراق الاستراتيجية لبناء المصالح الوطنية

زيد عبد الوهاب الأعظمي

مقدمة:

لم يتمكن مختصو علم السياسة والعلاقات الدولية من حصر تعريف شامل لمفهوم (المصلحة الوطنية)، شأنها شأن بقية مصطلحات ومفاهيم علم الاجتماع الأخرى التي تتعدد مدارسها ومنظروها، حتى صار من الصعب الحصول على إجماع اكاديمي وعلمي على تعريف مفهوم ما. ولكن من بديهيات القول أنه يمكن حصر مجال المصطلح في الأهداف الأساسية التي لا يصح الخلاف عليها أو الجدال فيها لكونها تمثل أهداف الدولة وطموحاتها سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو اجتماعية، فمثل هذه الغايات

فاستثنائية الوضع العراقي في أزمة النظام السياسي وتداخلاته المحلية والإقليمية والدولية، صعّبت من مهمة ولادة بيئة مستقرة تستطيع إيجاد الحد الأدنى من الإجماع المكوناتي على المصالح الوطنية.

العليا لا تخضع للمساومة السياسية بعد الحصول على إجماع وطني على تعريفها وتشخيصها ضمن نصوص قد تـرِد في دساتير أو وثـائـق أو بـرامج حكومية، وحين تتعرض للتهديد من فـاعـل داخلي أو خـارجي فإن حـاضر الدولة ومستقبلها سيكون مُعرضا للخطر.

محددات تعريف المصلحة الوطنية في العراق

تتداخل مصطلحات (المصلحة الوطنية، المصالح العليا، المصالح الاستراتيجية) مع بعضها البعض في محاولة تحديد أهـداف الـدولـة والـنـظـام السيـاسي الـداخـلـيـة والـخـارجـيـة غير الـقـابـلـة لـلـمساس إلا في ظروف معينة، لكن مـدارس الـعـلاقـات الـدولـيـة وتـحـديـدا المدرسة الواقعية كانت أول من عرّف مفهوم (المصلحة القومية) بوصفها: مفهوم واسع يختلف من دولة لأخرى ومـن فـاعـل لآخـر يـحـتـوي على تـلك المظاهر التي تسعى الدولة إلى تحقيق آمـالـها والـتي تـحـمـل الصفة الـدائـمة والـثـابـتة لـظروف تلك الـدولة[1]، كـمـا عـرفت أيضا مـن لـدن كـبير مـنـظـري الواقعية الكلاسيكية هانز مورجانثو[2]: إن المصلحـة الـوطـنـيـة تـتـمـثـل أساساً بالقوة[3].

قد تكون إشارة المصطلح إلى مساحة محـددة تمثلها السياسة الخارجية، ولـكـن مـمـا أجـمـع عـلـيـه مـنـظـرو عـلـم السياسة: أن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية، وعليه لا يمكن الحديث عن مصلحة قومية وتفاعلاتها في السياسة الخارجية دون إجماع وتعريف وطني ضمن التفاعلات والسياسات الداخلية.

لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاثة مصالح رئيسة: مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة، وتعني أن تـبـقـى مـوجـودة ولا يـتـم إلـغـاؤهـا. مصلحة تعظيم القوة العسكرية، وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين. ومصلحة تعظيم القوة السيـاسيـة، وهي الاهـتـمـام بـالـبـعـد الاقتصادي والتجاري في العلاقات بين الـــدول، لأن ذلك هـــو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية[4]. فـالمصلـحـة وفـقـا لـهـذه الرؤية تتحدد في إطار القوة ومن غير الممكـن الـحـفـاظ على مصلحـة الـدولـة دون اسـتـخـدام أو تـعـظـيـم الـقـوة العسكرية وغير العسكرية.

يمر النظام السياسي في العراق بمخاض عسير ومـعـقـد لـلـغـايـة لـم يسـتـطـع

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة العلوم السياسية، دار المجدلاوي، عمان، 2004 ص332.

[2] هانز مورجانثو: هو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية. فقد كانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب السياسة بين الأمم Politics Among Nations .

[3] Graham Evans, Jeffrey Newham : Dictionary of international relations, penguin books, England, 1998, PP344,345.

[4] جهاد عودة، النظام الدولي(نظريات واشكاليات)، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص31-32.

أزمة الدستور والتأويلات السياسية

الخروج منه منذ 19 عاماً، فاستثنائية الوضع العراقي في أزمة النظام السياسي وتداخلاته المحلية والإقليمية والدولية، صعّبت من مهمة ولادة بيئة مستقرة تستطيع إيجاد الحد الأدنى من الإجماع المكوناتي على المصالح الوطنية أو الأهداف الاستراتيجية العليا التي يسعى العراق للوصول إليها، فقد لعب الانقسام المجتمعي والاستقطاب السياسي الحادين دوراً في تغييب تعريف واضح للمصلحة الوطنية فضلا عن غياب سبل وأدوات تحقيقها والوصول إليها، وبسبب ذلك الانقسام والاستقطاب بات العراق محكوماً بعدة مشاريع مكوناتية متمايزة ومتضادة قربت البلاد في مناسبات عدة إلى حافة تصنيف الدولة الفاشلة.

أدى دستور 2005 وكاتبوه من الفواعل السياسية دوراً في التأسيس لعراق المكونات لا عراق المواطنة، والمُطلع على ديباجته وبعض فقراته يمكنه إدراك واقع الانقسام الذي تأسس رسمياً منذ ذلك الحين، ومن حينها صار من الصعب إيجاد حالة إجماع بين المكونات للوصول إلى تشخيص المصالح الوطنية العليا للدولة.

كان للتمثيل السياسي الشيعي رؤية لإدارة الدولة وتعريف مصالحها قائم على المركزية وحصر الصلاحيات بيد الأغلبية من منظور اجتماعي بغض النظر عن مخرجات الانتخابات، بينما يرى الفاعل السياسي الكوردي بأن مصالحه الوطنية التاريخية تكمن في تطبيق المادة 140 من الدستور وحل أزمة تصدير النفط والرواتب، تأسيساً لاستقلال الإقليم اقتصادياً وإدارياً وسياسياً، أما المصلحة الوطنية للفاعل السياسي السني فتتبلور في خطاب يُسمع ويخفت بين الحين والآخر عن الفيدرالية السنية تطبيقاً للدستور كحل لأزمة الثقة بين القوى السياسية التي تدعي تمثيلها لمكونات الشعب العراقي، في حين تتدافع المكونات الأخرى التركمانية والمسيحية والأيزيدية وغيرها من الممثليات السياسية للبحث عن موطئ قدم وجودي لها في السلطة.

للأغلبية الصامتة "غير الحزبية" من أبناء الوطن، من كافة المكونات، رؤية مختلفة تماماً عن خصومة الفواعل السياسيين وانقسامهم تجاه تعريف جامع للمصالح الوطنية العليا، فقد أفرزت المظاهرات العراقية المعروفة بـ(حراك تشرين) وعياً شعبياً غير مسبوق للمصالح الوطنية وطرق حل الأزمة السياسية المزمنة، حتى كانت طروحاتها المدعومة باستشارات النخب السياسية والإعلامية والقانونية المتفاعلة مع تظاهرات تشرين، تتحدث عن تعديلات دستورية وسياقات قانونية لإجراء انتخابات مبكرة ضمن قواعد تنظيمية جديدة وغيرها من الأفكار التي كانت جامدة خلال السنوات التي سبقت موجة التظاهرات.

إن التحوّل المطلبي في الاحتجاجات العراقية هو تدرج للوعي واتساع المعرفة في الحاجة الآنية للوضع السياسي والاقتصادي والدستوري. كانت المطالب التي ظهرت في تظاهرات 2015- 2018 هي مطالب آنية واستهلاكية ناتجة عن حاجات مجتمعية، ثم تحولت قائمة المطالب في ما بعد وخصوصاً بعد تصاعد عمليات المواجهة بين المحتجين والسلطة إلى عملية استقالة الحكومة. وهو المطلب الذي كان الأكثر تداولًا، واتفق (المحتجون - المعتصمون) آنذاك على استقالة حكومة عادل عبد المهدي واستبدالها بحكومة انتقالية تضمن ما يلي:

1 انتخابات مبكرة ونزيهة بإشراف أممي.

2 تعديل قانون الانتخابات وتغيير مفوضية الانتخابات.

3 محاسبة قتلة المتظاهرين والفاسدين الذي أثروا من المال العام.

إن هذا التحول في المطلب، له أهمية قصوى في فهم المعادلة السياسية. إذ جاءت هذه المطالب بعد مرور شهور عن الاعتصام المفتوح الذي نفذه المحتجون نهاية تشرين الأول2019. وقفز الوعي الاحتجاجي نحو ممهدات دستورية وقانونية لتهيئة الأرضية نحو التغيير الإصلاحي.

يمثل النظر إلى المصالح العليا من منظار وطني واحد غاية استراتيجية وجودية ينبغي على جميع النخب والفواعل الوصول إليها، فقد أفرزت المناظير المختلفة مشروعات منقسمة متضاربة بحيث ننتهي إلى تحديد متباين لتلك المصالح ما بين شريحة اجتماعية وأخرى، وبدل أن تتحرك الدولة والمجتمع صوب الأهداف المشتركة، نجد هنالك اضطراباً في السير و تعدداً في السبل، وتناقضاً وصراعات تذهب بالجهد الوطني وتبدده في مسارب مختلفة.

يمثل النظر إلى المصالح العليا من منظار وطني واحد غاية استراتيجية وجودية ينبغي على جميع النخب والفواعل الوصول إليها.

إن وحدة الدولة والتماسك المجتمعي ورسوخ النظام السياسي واستقراره يشكل المدخل الرئيس لتعريف المصالح الوطنية العليا في العراق، وفي الواقع

فإن هذا شأن تتشارك به كل الفواعل والنخب والفئات المجتمعية دون تمييز بين مذهب أو طائفة أو عرق، إن كانت النية الحفاظ على وحدة البلد ومكوناته والنهوض بمؤسسات النظام وفاعليتها الداخلية والخارجية.

نحو مأسسة المصالح الوطنية العليا في العراق

لم يرد في الدستور العراقي مصطلح (المصالح) سوى في المادة الـ 8 التي تشير بإنشائية عامة إلى السياسات الخارجية للدولة في أن (يقيم العراق علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية)[5]. ونتفهم أن الدساتير بشكل عام لا تتضمن إشارات تفصيلية إلى المصالح العليا لكونها قابلة للتحديث بموجب الظرف السياسي والتفاعل الخارجي، ولكن حالة الانقسام المجتمعي والسياسي التي أُشير لها في معرض الحديث عن المحددات، مع صعوبة الوصول إلى تسوية قريبة الأجل للأزمة النظام السياسي في العراق، فإن إدراج المصالح الوطنية بات ضرورة مُلحة لتكون مُلزمة للفاعل السياسي وتحاسب عليها الحكومات في حال عدم تطبيقها أو مراعاتها أو تهديدها دون ردة فعل تتوازى مع الخطر الذي يهدد تلك المصالح.

يمكن الإجماع على صعوبة تعديل الدستور وإقحام فقرات تتعلق بالمصالح الوطنية العليا بعد تعريفها والإجماع المكوناتي عليها، كون أن الدستور العراقي من الدساتير الجامدة التي يصعب تعديله بموجب بنود التعديل المنصوص عليها، فلذلك يمكن مناقشة فكرة مأسسة المصالح الوطنية بوثائق سياسية موازية للدستور والقوانين الصادرة عن مؤسسات الدولة تكون ملزمة للجميع، ويمكن أخذ اتفاقية الطائف اللبنانية التي أنهت الحرب الأهلية هناك وكيف أنها رسمت ملامح حل

مصطفى الكاظمي رئيس الحكومة العراقية

لأزمة طالت 15 عاماً، وكذلك وثيقة الأمن القومي[6] التي تصدرها الإدارات الأمريكية كل أربع سنوات لتصف المصالح الاستراتيجية ومواقعها الجيوسياسية ومصادر تهديدها المحتملة، كما يمكن استعارة برنامج (المبادئ العشر) لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تمثل مرجعاً لجميع المؤسسات الاماراتية، لتعزيز أركان الدولة وبناء اقتصاد مستدام، وتسخير جميع الموارد لمجتمع أكثر ازدهاراً، وتطوير علاقات إقليمية ودولية لتحقيق مصالح الدولة العليا في الامارات[7].

معظم البرامج التي قدمتها الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد 2003 في بداية فترة كل حكومة كانت تتضمن إشارات إلى المصالح الوطنية، ولكن ضمن إطار إنشائي عمومي، لأن معظم تلك البرامج كانت تفتقر إلى خطة عمل واضحة لتنفيذ تلك البرامج من جهة، ومن جهة أخرى ليست هنالك أية جهة تشريعية تحاسب المعنيين على المفردات الإنشائية الواردة في نصوص تلك البرامج، أو على الذي تحقق منها، بعد انتهاء عُهد تلك الحكومات.

لا يمكن اعتبار البرامج الحكومية المقدمة من رؤساء الحكومات على أنها تعبر عن المصالح الوطنية، لكونها

[5] موقع رئاسة الجمهورية العراقية https://presidency.iq/info.aspx?jimare=1002#gsc.tab=0

[6] موقع البيت الأبيض، وثيقة الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جو بايدن، https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

[7] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/initiatives-of-the-next-50/the-principles-of-the-50

تخضع باستمرار للانتقاد والتعديل والتأجيل، وهذا طبيعي في النُظم الديمقراطية، بسبب حتمية وجود معارضة لأية حكومة، كما أن البرامج الحكومية العراقية تتضمن رؤى مرحلية لـ4 سنوات، لمواجهة تحديات سياسية وأمنية واقتصادية، تختلف من مرحلة إلى أخرى.

يستمر النقاش في الأوساط البحثية حول أزمة النظام السياسي في العراق، وكيف يمكن إلزام الفاعل السياسي بتفعيل وثيقة موازية واحترامها دون أن تكون له القدرة على احترام الدستور ومبادئه ونصوصه وتوقيتاته في الفعاليات السياسية، وممارسات بعض الجماعات السياسية تدلل على ذلك، وهذا ما يمكننا تسميته (أزمة النظام السياسي) التي تتطلب بناء حياة سياسية جديدة تؤمن بالدستور والقانون وأبجديات المصالح الوطنية العليا، وهذا في المدى المنظور ووفق المعطيات السياسية من الصعوبة بمكان تحقيقه والوصول إليه.

تتطلب فكرة مأسسة المصالح الوطنية جماعات وأحزاباً تؤمن بمبادئ العمل السياسي ومحركاته ومحدداته الحيوية، وذلك بلاشك مقدم حتى على أي دستور وقوانين ووثائق، التي إن لم تجد من يحترمها ويقدرها ويمنحها العلوية على ما سواها من مصالح حزبية وجهوية ضيقة، فلن تكون ذات قيمة وجودية بالأساس.

المصالح الوطنية ضمن السياسة الخارجية

يعد مفهوم المصلحة الوطنية من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية، وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية عادة ما يتم تبريرها في صيغ من تحقيق أو المحافظة على المصلحة الوطنية للنظام السياسي المعني، وهذه تعد الحاصل النهائي للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والأمنية والأيديولوجية والثقافية.

تتحرك سلوكيات الدول على المستوى الخارجي ضمن أطر المصلحة الوطنية والتي تشكل الدافع القوي والدائم لها مهما كانت طبيعة ذلك السلوك، مراعياً أو تعاونياً أو حيادياً أو عدوانياً، مما يجعل الباحثين أمام مصطلح تتسع وتتشعب دراسته، فتضيق وتتسع تفسيراته حسب موقف الدولة وموقعها الإقليمي بين الدول[8].

تتضمن المصلحة الوطنية كل ما تحققه الدولة وتسعى إلى الوصول إليه من تنمية اقتصادية ورفاهية وتعزيز للتجارة الخارجية والقدرة على المنافسة الدولية، كما أنها يمكن أن تتضمن آيديولوجية الدولة لتشكل زيادة القوة بأنها تتضمن الأمن القومي ومنظومة الثقافة والقيم[9].

تجدر الإشارة إلى أن المقصود من "آيديولوجية الدولة" هي المبادئ الحاكمة والمُسيّرة للنظام السياسي ومؤسساته المختلفة، وتصدر استراتيجيات وقرارات النظام الداخلية والخارجية مستندة إلى تلك المبادئ الرئيسة للنظام. وعادة ما تكون ثابتة وواضحة في دستور الدولة وفقراته المختلفة، فعلى سبيل المثال تجد أن هوية بعض الدول اشتراكية وبعضها الآخر رأسمالية وأخرى علمانية وأخرى دينية، وفي بعض النظم تكون هوية الدولة من هوية الحزب الحاكم لاسيما في النظم الشمولية التي تعمر في السلطة لعقود، وهناك نماذج مختلفة كلٌ حسب تجربته التي أفضت إلى ولادة الهوية أو الآيديولوجية للدولة والنظام السياسي. وهنا يبرز سؤال مهم: هل يمكن تحديد أيديولوجية الدولة وهويتها وانعكاسهما على تعريف المصالح الوطنية في عراق ما بعد 2003؟

تمثل المصالح الوطنية المقام الأول في مركب علاقات الدولة الخارجية، وإن إدامتها وتعزيزها هي غاية السياسة الخارجية، وبذلك أصبح مفهوم المصلحة

[8] عبد المنعم المشاط، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، حرب الخليج الثانية النتائج والآثار، ط1، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، القاهرة 2002، ص40.

[9] Daniel Papp, Contempory international, relations, Toronto, Maxwell Macmillan, Canada 1994, P29.

العلاقات العراقية التركية

الوطنية من أكثر المصطلحات شيوعا في القاموس السياسي والدبلوماسي يستخدمه السياسيون وصانعو القرار والمحللون والمعلقون، وحتى الجمهور غير المختص عند الحديث عن العلاقة بين دولتين.

المصلحة الوطنية هي القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح القومية بواسطة أجهزة الدولة المسؤولة عن اتخاذ القرار، والتي لابد أن يترتب عليها بالضرورة إجراءات تغييرات مماثلة في مضمون السياسة الخارجية10.

إن فكرة المصالح القومية أو الوطنية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذي قد يحدث في نمط الآيديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، بمعنى إنه أيا كانت طبيعة الاختلافات في العوامل السياسية والاستراتيجية والآيديولوجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول، فإن المصلحة القومية تظل دائماً وأبدا المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي. وحينما يتم الاعتماد على مفهوم المصلحة القومية القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياساتها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون محور الارتكاز أو القوة الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول. لذلك نجد أن المصلحة الوطنية للدولة هي التي تحدد سلوك الدولة في سياساتها الخارجية في إطار العلاقات الدولية سعيا منها لحماية مصالحها.[11]

[10] مقلد، إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص 28.

[11] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، د/ط، 2010، ص 276.وأيضا: عودة، مصدر سابق، ص35.

[12] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص 30.

قصف أربيل بالصواريخ

عانى العراق أزمة نظام سياسي صعّبت من مهمة إيجاد مشتركات قومية جامعة يمكن معها تعريف (المصالح الوطنية العراقية) أو تحديد مرتكزاتها لتتحول إلى مشاريع وفعاليات في السياسة الخارجية.

يمكن تحديد مظاهر المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية من خلال أهدافها الأساسية والمتمثلة في[12]:

1 العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدولة.

2 تنمية قدرات الدولة من حيث إمكانات القوة، وسعيها الدائم لتطوير ترسانتها العسكرية وقدراتها الاقتصادية، والارتقاء بمنظومتها الحضارية والقيمية والثقافية إلى أعلى المستويات.

3 تثمين الثروات الوطنية والبحث عن زيادة مداخيلها وتفعيل انتاجيتها، وهو مؤشر هام لمكانة الدولة في المجتمع الدولي.

4 الدفاع عن آيديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج، وهو هدف أصبحت الدول تسعى إلى الحرص عليه ليكون عنوانا لسياساتها الخارجية، فللآيدلوجيات دلالات استراتيجية ترسم الواقع السياسي والاجتماعي للدولة.

5 حماية الثقافة الوطنية من أخطار الغزو الخارجي بوسائل متعددة كدعم الاستقلال الوطني وحماية الثوابت والقيم الوطنية من أي غزو ثقافي وفكري يهدد الكيانات الحضارية للدولة والمجتمع.

6 تحقيق السلام وتفادي الحروب والنزاعات المدمرة التي تضعف قدرات الدول وتحل المآسي وتستنزف الثورات.

عانى العراق أزمة نظام سياسي صعّبت من مهمة إيجاد مشتركات قومية جامعة يمكن معها تعريف (المصالح الوطنية العراقية) أو تحديد مرتكزاتها لتتحول إلى مشاريع وفعاليات في السياسة الخارجية، لاسيما وأن الأزمة بأبعادها السياسية والأمنية أحدثت

انقساما مجتمعيا حاديا رسخ من مفهوم المكونات والهويات الفرعية على مفهوم المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، انعكس بشكل مباشر على الهوية السياسية للدولة وآيديولوجية النظام السياسي، والمسؤول عن ذلك الشتات بلا شك هي الطبقة السياسية التي لعبت على وتر هذا الانقسام في سبيل السلطة.

من يطلع على النقاط الست أعلاه -تنقص أو تزيد- التي قد تكون مبادئ جامعة للأهداف الوطنية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية في النظم التي تُصنف أنها ديمقراطية، ستجد أنها ليست محل اتفاق عند الأحزاب والجماعات والفواعل السياسية في العراق، وأن كل فريق منهم ينظر إلى معاني وتفسيرات كل مبدأ من المبادئ الست من منظار إما آيديولوجي أو قومي أو مذهبي أو مناطقي وغيرها من المسميات التي تمثل ظاهرة علو الهويات الفرعية على الهوية الوطنية.

يمكن اعتبار حادثة قصف الحرس الثوري الايراني لمدينة أربيل في شمال العراق في يوم 13 آذار/مارس 2022، تحت ذريعة وجود مقرات لجهاز الموساد الإسرائيلي، أنموذجا لخلاف الرؤى بين الفواعل السياسيين للمبدأ الأول الأهم استراتيجيا والمتعلق "بأمن حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدولة"، وكيف أن الجماعات السياسية انقسمت بين من يرى أحقية إيران بقصف ما يمثل خطراً على أمنها القومي وضرب مصادر التهديد وإن كان في الداخل العراقي، وآخرين يعتبرون قصف مدينة عراقية بـ12 صاروخاً باليستياً هو عدوان وانتهاك صارخ للسيادة واعتداء على أرض العراق وسلامة شعبه، يوجب اتخاذ موقف موحد داخلياً وخارجياً، وآخرين آثروا الصمت أو الإدانة الشكلية رغم أن حالة الاعتداء بموجب الأعراف الدولية تعتبر (حالة حرب) تتطلب مواقف دبلوماسية إقليمية ودولية.

في مثال آخر على تضاد الرؤى في السياسة الخارجية بين الفواعل السياسيين المُمَثلين داخل الحكومة العراقية، كان ينبغي للعراق أن يكون له موقف في جامعة الدول العربية من قرار تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية في أعقاب اندلاع الثورة السورية عام2011، وعقدت جامعة الدول العربية جلسة على مستوى وزراء الخارجية للبت بقرار تجاه دمشق وعضويتها في مؤسسة الجامعة، وفي لحظة التصويت على القرار طالب رئيس الحكومة العراقية وزير خارجيته آنذاك بالتصويت على "رفض" القرار كموقف رسمي يمثل السياسة الخارجية للدولة تجاه تلك المسألة، ولكن وزير الخارجية العراقي قرر حينها بالتصويت بخيار "التحفظ" على قرار التجميد، في مثال واضح آخر على ارتباك القرار السياسي الخارجي وعدم وضوح رؤية مصلحة العراق في التعامل مع الموقف.

يمكن في كل المبادئ الست الواردة أعلاه أن تجد تضاداً بين الفواعل في الداخل العراقي، سواء حول المبدأ نفسه أو في كيفية التعامل معه أو تحقيقه، الأمر الذي أفرز حقيقة لا يمكن تجاهلها أن ليس للعراق سياسةٌ خارجية، كون أن المبادئ التي تقوم عليها لا تحظى بالإجماع الوطني المطلوب سواء في دور المؤسسة التشريعية المسؤولة عن التصويت على البرنامج الحكومي في شطر السياسة الخارجية ومراقبتها، أو في المؤسسة التنفيذية التي تجتهد وتعمل بحسب الانتماء السياسي والفكري لرئيس الحكومة ووزير الخارجية وليس حسب هوية الدولة والمصالح القومية للنظام السياسي.

اختبار المصالح الوطنية في السياسة الداخلية للعراق بعد 2003

تقسم المصالح العليا للدول بشكل عام إلى ثلاثة أقسام حيوية:

أولا- المصالح الأمنية الاستراتيجية المتعلقة بالدفاع عن الدولة ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي من دولة أخرى أو مجموعة دول، وحماية النظام السياسي من أي تهديد خارجي محتمل مباشر أو غير مباشر.

الزراعة في العراق

ثانيا- تعظيم الموارد الاقتصادية للدولة بما ينعكس على رفاهية الشعب وضمان وتأمين مستقبل الأجيال من أي تحدي اقتصادي محتمل.

ثالثا- فاعلية السياسية الخارجية والعلاقات الدولية لتحسين أو الحفاظ على مكانة الدولة في الحضور الإقليمي والدولي في تأمين مجال حيوي آمن ومستقر.

تتطلب الأزمة العراقية إعادة تنظيم الأولويات في تعريف المصالح الوطنية العليا بما يتناسب مع عمقها ومحدداتها وفواعلها، وإخراجها من النمطية الأكاديمية إلى خصوصية الوضع العراقي، فأزمة العراق لم تعد أزمة بمسببات سياسية وأمنية واقتصادية فحسب بل تفرعت وباتت أكثر عمقا في المجتمع العراقي، وحل الأزمة الاجتماعية يتطلب وقتا وخارطة حل أكثر فاعلية.

يمكن القول ومن وحي الأزمة الاجتماعية التي ولدت من مجتمع مضطرب، إن الأولوية اليوم في السعي لمجتمع مستقر هو تحديد شيء يُسمى "المصلحة الاجتماعية العليا" والتي منها تنطلق العملية الإصلاحية نحو تعريف المصالح الوطنية. نهضة المجتمع ثقافياً واقتصادياً سيؤسس لنظام سياسي فاعل قادر على حل المعضلات التراكمية التي يعانيها، فمن قاعدة (الشعب مصدر السلطات) يمكن التأسيس لمرحلة الاستقرار والتعريف الحقيقي للمصالح الوطنية.

أن توفير الرفاهية الاقتصادية للمواطن العراقي من خلال خلق فرص عمل وإحياء اقتصاد السوق الحر والمشاريع الاستثمارية وتحسين المداخيل السنوية ورفع فاعليته الوظيفية في مؤسسات الدولة، تمثل أولوية مصلحية عليا للدولة يمكن معها تحقيق بقية المصالح السياسية والأمنية، فالشعب العامل هو شعب حيوي فاعل ومنتج ومستقر في أبعاده الاجتماعية، والشعب العاطل هو شعب فوضوي ومتطلب كسول لا يأكل مما يزرع، وهذه من أبرز أسس المعضلة العراقية واستمراريتها لقرابة العقدين من الزمن.

يتحرر المجتمع العامل من قيود العبودية للأفراد والمصالح الخاصة، ويكون أكثر ثقافة ودراية بمصالحه ومصالح البلد والمزج بينهما، وسيتمكن من تنشئة نفسه سياسياً وثقافياً حتى يكون قادراً على تمييز المصالح العامة الاستراتيجية للبلاد وصولاً إلى هدف تقرير مصيره في شكل النظام السياسي ومؤسسات السلطة والتحديات التي تواجههما، مستفيدا من الأخطاء والكوارث السابقة التي أوصلت البلد إلى الحرب الأهلية والإفلاس والتهديد الإرهابي العابر للحدود.

إن بناء الثقافة السياسية للمجتمع عامة وللفرد خاصة وتعريفه بحقوقه عند الدولة وواجباته تجاهها، سيفرز فيما بعد نخباً سياسية ومجتمعية قادرة على حل المعضلات السياسية كالدستور والقوانين والتشريعات وعلاقة السلطات مع بعضها، ومن داخل المجتمع الواعي بحقوقه واستحقاقاته الوطنية يمكن ولادة جماعات سياسية حقيقية تتمكن من تعريف المصالح الوطنية العليا وخلق حالة الإجماع عليها.

تتولد المصلحة الأمنية الاستراتيجية العليا من مجتمع مستقر متعايش، فلا يمكن للبيئة الأمنية الداخلية أن تُبنى إلا بمعونة جمعية للمجتمعات مع السلطة كنوع من التعاون والتكامل فيما بينها، وهذه من البديهيات التي افتقدها العراق خلال المرحلة الماضية، ونجحت السلطة في صناعة المواطن كعدو للسلطات، لما عاناه من مظلمة اقتصادية وأمنية ضمن حالة الانقسام المجتمعي التي تصنف المواطنين درجات، وهذا كان شكلا من أشكال صناعة التطرف، لم تستطع السلطة مغاردتها كلية ومازالت تداعياتها قائمة.

يمكن استخلاص ترتيب المصالح الوطنية العليا في ظل التحديات الداخلية في العراق آنفة الذكر بما هو آتٍ:

أولا- المصلحة الاقتصادية للوطن والمواطن، من خلال فتح السوق والاستثمارات خلق فرص عمل والتخلي عن فكرة ريعية الدولة للنفط والذهاب إلى استراتيجية تنويع مصادر الدخل الوطني، وتشديد الرقابة على تلك المفاصل لحمايتها من سوء الإدارة والفساد وسرقة المال العام.

ثانيا- المصلحة القيمية للمواطن وتنشئته ثقافيا سياسيا ليكون فردا واعٍ مشاركاً في صناعة القرار السياسي الوطني المحض، ومساهما بفاعلية في إصلاح النظام السياسي ومؤسسات السلطة.

ثالثا- المصلحة الاستراتيجية الأمنية تتحقق مع تحييد المؤسسات الأمنية عن التوظيف السياسي للجماعات والتيارات وصناعة علاقة تكاملية بعد حل أزمة التقاطع بينها في صناعة القرار الأمني.

رابعا- بناء سياسة خارجية رصينة من مختصين أكفاء يعتمدون الدبلوماسية في إدارة الأزمات وحلها، يميزون بين العدو والصديق ويقدمون مصالح العراق على ما سواها من مصالح الفواعل الإقليميين والدوليين.

خاتمة

العراق ليس دولة هامشية أو فقيرة أو ناشئة ليكون من الصعب عليه أن يعرف مصالحه الوطنية العليا، ولا يستحق بلد بعمقه التاريخي وبعده الحضاري أن تكون أهدافه الاستراتيجية عصية الصياغة ورؤيته مضطربة المسار كما عانى خلال الـ19 عاما الماضية، ولكنها أزمة النظام السياسي وتراكماتها الاجتماعية، التي تلقي على الفواعل المؤثرين في المجتمع من كافة التخصصات والكفاءات إلى التخلي عن انتمائتهم الفرعية والارتقاء إلى الهوية الوطنية الجامعة لإصلاح الواقع وتعريف وترتيب المصالح الاستراتيجية للبلد.

بخصوص الكاتب

زيد عبد الوهاب

ولد بغداد عام 1980 .حاصل ع درجة الماجست العلاقات الدولية/جامعة مؤتة, ودرجة الدكتوراه العلوم السياسية جامعة العلوم الاسلامية العالمية/الاردن, عضو الهيئة العلمية أكاديمية العلاقات الدولية/اسطنبول, باحث المركز العراقي للدراسات الاس?اتيجية حتى العام 2015 ,إعلامي منذ العام 2005, شاركت العديد من المؤتمرات البحثية الإقليمية والدولية, كانت أطروحتي الدكتوراه عن اس?اتيجية ادارة الرئيس أوباما تجاه الشرق الاوسط ولايته الأو٧ , وحاليا خب دراسات العراق مركز دراسات اورسام.

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2022 © ORSAM

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصراً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية, والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846, عبر الاقتباس الصحيح, لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور, أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM, الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور, ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنو ان : أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : 20 15 888 850 90+

مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**